اقتصاد

خميس: الأولوية لإعادة المشاريع الإنتاجية المتوقفة بسبب الإرهاب

موازنة ٢٠١٨ على طاولة «المجلس الأعلى للتخطيط» ووزير المالية يطمئن: ليست انكماشية!

| هناء غانم

بدأت الحكومة مناقشة خطط كافة الوزارات واعتماداتها الاستثمارية لموازنة العام ٢٠١٨ وذلك على مدى يومين متتاليين، وقد حملت الموازنات زيادات لبعض الوزارات مقارنة بالعام الحالي وأعطيت وزارة الصناعة المبالغ التي تحتاجها دون تحفظ وبسقف مفتوح.

وخلال الاجتماع أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الحكومة تعمل وفق رؤية نوعية لتطوير الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٨ والشعار الأساسي بالموازنة هو العمل انطلاقا من المتغيرات وأهمها الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري على امتداد ساحات الوطن الأمر الذي «يحملنا مسؤولية ليكون عملنا نوعياً يخدم أولويات الإنتاج وإعادة الإعمار واستمرار صمود الدولة السورية» موضحاً أن الأولويات في الموازنة تتمثل بإعادة إقلاع المشاريع الإنتاجية المتوقفة بسبب الإرهاب. مبيناً أن دعم الإنتاج متعلق بعمل جميع الجهات.

وأشار خميس إلى ضرورة وضع رؤية تطويرية للدفع الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني والبطاقة الذكية وجميع الخدمات الإلكترونية والعمل على مشروع الحكومة الإلكترونية. موضحاً أن الدفع الإلكتروني أصبح ضرورة ملحة كأي مشروع استراتيجي هام في ظل خطة العمل بالسياسة النقدية ووفق الهدف الذي نريده وإعطاء هذا الموضوع الأولوية.

كشف حساب الـ٢٠١٧

وللاطلاع على ما تم تنفيذه من الخطة الاستثمارية للعام الحالي قدم رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد الصابوني عرضاً حول التتبع التنفيذ للإنفاق الاستثماري في جميع المجالات الخدمية والتنموية حسب الاعتماد النهائي لكل وزارة ونسب الإنفاق الاستثماري حسب القطاعات حتى منتصف العام الجاري حيث نال قطاع الخدمات «ماء وكهرباء» الحصة الأكبر وبلغت نسبة الإنفاق إلى الاعتماد النهائي حوالي ٨٥ بالمئة، موضحاً أن الصعوبات التي أدت لانخفاض نسب التنفيذ هي الكلفة التقديرية للمشاريع والعقوبات الاقتصادية وعدم كفاية الإيرادات.

تلميحات حول موازنة ٢٠١٨

من جانبه قدم وزير المالية مأمون حمدان عرضاً حول تقديرات الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٨ تتضمن الاعتمادات الجارية والاستثمارية والإيرادات والنفقات الإدارية حسب توزع القطاعات مشيراً إلى زيادة في الإنفاق لعام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ الأمر الذي يؤكد أن الموازنة ليست انكماشية وأن نسبة الزيادة في كتلة الرواتب والأجور نحو ٨ بالمئة في موازنة عام ٢٠١٨ عن عام ٢٠١٧ وذلك نتيجة ترفيع العاملين وأسباب أخرى وبلغت الزيادة في الرواتب والأجور نحو ٣٥,٤٥ مليار عن عام ٢٠١٧.

موازنة الصناعة مفتوحة

بعد ذلك بدأ المجلس بمناقشة الخطة الاستثمارية لكل وزارة على حدة وقد استحوذت وزارة الصناعة على النصيب الأكبر من الدعم الحكومي، حيث أكد خميس أن الموازنة مفتوحة لوزارة الصناعة مهما بلغت التكلفة والحكومة جاهزة لتمويل كافة المشاريع التي تهدف الوزارة من خلالها إلى إنشاء معامل أو ترميم أخرى أو استكمال مشاريع توقفت خلال سنوات الحرب شرط أن تحقق هذه المعامل الجدوى الاقتصادية المثلى ولو وصل المبلغ إلى ٣٠٠ مليار ليرة سورية، الأمر الذي كده وزير الصناعة أحمد الحمو بأن هذا الدعم هو مسؤولية كبيرة للوصول إلى النتائج المرجوة في تحريك عجلة الصناعة بشكل أقوى ضمن الواقع الممكن، مبيناً أن المشاريع المستقبلية التي تضمنتها خطة عمل الوزارة لعام ٢٠١٨ ستكون شاملة لكافة الصناعات سواء الأدوية والزجاج والإسمنت وكل المؤسسات.

٢٤ مليار ليرة للنفط

فيما يخص خطة وزارة النفط والثروة المعدنية بين خميس أن الحكومة جاهزة لرصد المبالغ اللازمة لعملية إصلاح وتأهيل البنى التحتية والتجديد في قطاع النفط والثروة المعدنية، مبيناً أهمية إنجاز مشروع النقل السكي في حسياء الذي سيعمل على نقل الفوسفات ويوفر مليارات الليرات على خزينة الدولة.

من جانبه أشار وزير النفط علي غانم إلى رصد نحو ٢٤,٢ مليار ل.س كاعتماد لتنفيذ خطة عمل الوزارة الاستثمارية، تتضمن زيادة في عمليات الحفر والاستكشاف وتأهيل البنى التحتية وإدخال آبار جديدة وتأهيل قطاع التكرير، وسيتم زيادة عمليات الحفر ولا سيما مع وجود ٩ آبار جديدة للحفر وبالتالي زيادة عمليات الإنتاج للوصول إلى ٧٠ ألف برميل نفط يومياً، وزيادة إنتاج الغاز إلى ١٩ مليون متر مكعب في الخطة المستقبلية، إضافة لإنتاج ٥ ملايين طن من الفوسفات.

تحسن الكهرباء

بلغت اعتمادات وزارة الكهرباء للخطة الاستثمارية نحو ٤٥ مليار ليرة تتضمن تأمين الطاقة الكهربائية للمواطنين وتأمين حاجة الإنتاج الزراعي والصناعي ومشاريع الطاقات التقليدية التي تعمل على الغاز والفيول أو التي تعمل على الطاقات المتجددة سواء أكانت شمسية أو ريحية، وتمت الموافقة على المبلغ لمؤسسات النقل والتوريد والتوزيع ومركز بحوث الطاقة وفق ما أكده وزير الكهرباء زهير خربطلي مبيناً أن هناك دراسة تتعلق بالطاقات المتجددة لتنفيذها خلال عام ٢٠١٨ واستطاعة تصل إلى ٢٠ ميغاواط في حال تأمين التمويل اللازم.

وبهذا الخصوص أكد خميس أن قطاع الطاقة يحتل أولوية في عمل الحكومة لأن استقراره يحقق تنمية واستقراراً اجتماعياً واستمرار المشاريع موضحاً أهمية أن تكون الاعتمادات الأكبر مخصصة للصيانات وإصلاح قطاع القراءة الآلية وأتمتة العدادات ووضع رؤية لذلك إضافة إلى تخصيص مبلغ لترويج الطاقات المتجددة ووجه بتأمين المبالغ التي يستحق دفعها لإعادة تأهيل محطة توليد حلب والمقدرة بـ١٢ مليار ليرة .

وأكد خربطلي تحسن الواقع الكهربائي خلال المرحلة القادمة معولاً ذلك على الانتصارات وإعادة العديد من حقول الغاز، مشيراً إلى أن الوزارة لديها كافة الاستعدادات لاستقبال فصل الشتاء آملاً أن يكون هذا الفصل مريحاً للمواطنين.

٣٤ مليار ليرة للتربية

أكد وزير التربية هزوان الوز أن هناك زيادة في الخطة الاستثمارية لوزارة التربية بحدود ١٥٪ حيث كانت ٢٨,٣ ملياراً وخلال العام الحالي بلغت ٣٣,٩ مليار ليرة سورية.

مضيفاً أنه في هذا العام تم ترميم ١٣٧٣ مدرسة من بينها ٤٩١ مدرسة في المناطق المحررة تم إعادتها إلى العملية التربوية، مشيراً إلى أنه تم تأمين كافة متطلباتها موضحاً أنه على سبيل المثال الأحياء الشرقية في محافظة حلب فيها ٨٤ مدرسة تعمل ٢٠٠ مدرسة بالريف الشرقي ويجري الآن ترميم ١٤٣ مدرسة في المنطقة الجنوبية الغربية لمحافظة الرقة.

تحفظ «التموين»

تحفظ وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي عن ذكر قيمة الاعتمادات المرصودة لموازنة ٢٠١٨ وذلك في جواب على سؤال «الوطن» مسوغاً ذلك بعدم وضوح قيمة المشاريع المرصودة، مشيراً الى بعض المشاريع مثل تأهيل صومعة اللاذقية وطرطوس الموجودة ضمن المرفأ وبناء صومعة جديدة لما من شأنه تأمين أكبر احتياطي من مخزون القمح وتسهيل عمليات استيراد القمح بعد فتح المعابر إضافة لبناء ١٢ مخبزاً جديداً في العام المقبل ومتابعة أعمال أتمتة كافة أعمال المؤسسات وشركات التجارة المركزية في الوزارة بحيث يكون العمل المؤتمت فيها منتهياً بشكل كامل في منتصف عام ٢٠١٨، إضافة إلى العمل على وضع GPS على سيارات المخابز والمطاحن منعاً لتهريب الطحين والخبز والتوسع في توزيع الطحين دوغما منعاً لتهريبه.

١,٥ مليار لـ«الاقتصاد»

بدوره تحدث وزير الاقتصاد محمد سامر الخليل عن خطة الوزارة الاستثمارية للعام القادم والتي رصد لها ١,٥ مليار ليرة سورية، مشيراً إلى أن الخطة تضمنت عدداً من المشاريع الاستثمارية المهمة سواء ما يتعلق في الوزارة أو الإدارة المركزية والمؤسسات والهيئات التابعة لها.

مبيناً أنه في ما يخص هيئة المشاريع المتوسطة والصغيرة فقد تم إقرار شبكة لحاضنات الأعمال تبدأ مجموعة منها في المدينة الصناعية بعدرا كذلك مشاريع تأهيل رواد الأعمال والشباب في مختلف الاختصاصات إضافة لتشجيع الإبداع وكذلك تدريب وتأهيل الشباب لزجهم في سوق العمل.

وفي مجال المناطق الحرة هناك مشاريع استثمارية استكمالية في اللاذقية وطرطوس بما يمنحها زخماً وإمكانية أكبر لاستقبال النشاطات الاستثمارية في القطاعات المختلفة الصناعية والتجارية والخدمية، كذلك الأمر بخصوص مناقشة تأهيل وتوسيع الخدمات الموجودة في مدينة المعارض لتكون جاهزة لاستخدام الفعاليات سواء على المستوى التجاري والاقتصادي أو حتى فعاليات ترفيهية متنوعة.

أساطيل «النقل»

بيّن وزير النقل علي حمود أن المجلس ناقش خطة وزارة النقل الاستثمارية من موازنة العام القادم والتي تتضمن زيادة في الشبكات الطرقية التي تحتاج إلى تأهيل مقارنة مع العام الماضي إضافة الى التوسع بأعمال الصيانة نتيجة تحرير المناطق ودخول مسافات جديدة وزيادة الحمولات المحورية الزائدة، إضافة إلى المشاريع في مجال الطيران وإعادة تأهيل أسطول النقل الجوي وتأمين طائرات جديدة.

وفي مجال النقل البحري تتضمن الخطة تشغيل كافة قطاعات الأسطول وتأمين الحوض العائم لإصلاح السفن والتوسع بأعمال النقل السكي.

٣ مليارات زيادة لـ«الزراعة»

بيّن وزير الزراعة أحمد القادري أنه تم رصد حوالي ١٤,٨ مليار ليرة للوزارة ما لبث أن تم رفعها خلال الاجتماع ٣ مليارات إضافية ليصبح المبلغ المعتمد النهائي ١٧,٨ مليار ليرة، منوهاً بأن ذلك يؤكد أهمية القطاع الزراعي والدعم المادي اللامحدود له. موضحاً أن خطة الوزارة المستقبلية تركزت على دعم القطاعات الإنتاجية وخاصة مؤسسة المباقر والدواجن، إضافة إلى دعم البحوث العلمية الزراعية ومركز إنتاج الغراس. مشيراً إلى أن خطة الوزارة متكاملة وتغطي كافة النشاطات التي تقوم بها الوزارة كجهة دعم الثروة الحيوانية وترميمها ودعم الإنتاج النباتي، اضافة الى استكمال مشاريع إكثار البذار الذي يوفر سنوياً ٣ مليارات ليرة سورية وبناء ثانوية زراعية في جبلة وإنجاز مخبر للتربة. من جانبه بين رئيس مجلس الوزراء أن الإستراتيجية الزراعية تتضمن زراعة كل متر مربع في سورية، موضحاً أن خطة ترميم الثروة الحيوانية تتضمن مضاعفة القطيع وبخصوص الثروة السمكية يجب وضع خطة ليكون لدينا الكثير من المسطحات المائية المنتجة للأسماك وإعداد خطة لإنشاء مداجن بكل منطقة في سورية أو دعم المداجن الموجودة لتغطية حاجة القطر ومنافسة الأسواق الخارجية والانتقال للتصدير ومهما كان المبلغ الذي تحتاجه للوزارة لدعم الثروة الحيوانية والتحول للري الحديث وإنشاء مصانع لمستلزمات هذا الري.

مستقبل مائي

تم إقرار خطة الوزارة الاستثمارية من خلال اعتمادات بلغت حوالي ٤١ مليار ليرة سورية بزيادة قدرها ١٣ مليار ليرة عن خطة العام الحالي، علماً بأن وزير الموارد المائية نبيل الحسن بيّن أن هذا المبلغ ليس نهائياً وأنه في حال تم صرف هذه المبالغ على المشاريع التي ستكتمل وتقام في المحافظات سيكون لدينا فرصة أخرى لرصد اعتمادات جديدة.

وأضاف: إن المشاريع التي تم إقرارها في عام ٢٠١٨ نتجت عن الخطط التي وضعت من المؤسسات المياه وشبكات الصرف الصحي والهيئة العامة للمشاريع المائية العامة لإصلاح وترميم سد الفرات، التي تؤكد أن هذه المشاريع سوف تلبي طموح أغلب المناطق لاسيما التي تعاني من اختناقات مائية إضافة لذلك سيكون للمحافظات مشاريع صرف صحي ومشاريع مركزية هامة خلال العام القادم، مشيراً إلى أن الخطة شملت موضوع الري والمشاريع باستكمال مشاريع السددات المائية وغيرها من السدود التي بوشر بها على مستوى إصلاح الأراضي كما لدينا مشاريع مهمة سوف نقوم بها خاصة في المناطق التي تم تحريرها.

الداخلية

ناقش المجلس خطة وزارة الداخلية وموازنتها الاستثمارية للعام القادم التي تسعى إلى فرض النظام العام وتأمين الطمأنينة للمواطنين وتتضمن تأمين السكن الوظيفي، كونه جزءاً من استعدادات وجاهزية الوزارة للقيام بواجبها على أرض الوطن واستكمال تنفيذ مدرسة الشرطة وشراء رادارات وأجهزة إنذار وتجهيزات طبية لمشفى الشرطة وبناء مركز معلوماتي معياري وإنجاز مشروع بناء الأمانة السورية الواحدة وهو مهم جداً على الصعيد الوطني ويوفر جهوداً على المواطنين والدولة ومشروع تحديث وتطوير شبكة الاتصالات الخاصة بالشؤون المدنية.

> الحصة الأكبر من الإنفاق في ٢٠١٧ للكهرباء والماء.. وزيادة ٨٪ في كتلة الرواتب للعام ٢٠١٨

خطط الوزارات للعام ٢٠١٨:

- موازنة «الصناعة» مفتوحة
- «النفط»: إنتاج ٧٠ ألف برميل يومياً
- «الكهرباء»: فصل شتاء مريح للمواطنين
- «التربية»: ١٥٪ زيادة في الموازنة
- «التموين»: نظام GPS لمراقبة سيارات المخابز والمطاحن منعاً لتهريب الطحين والخبز
- «الاقتصاد»: تأهيل وتوسيع الخدمات الموجودة في مدينة المعارض
- «النقل»: إعادة تأهيل أسطول النقل الجوي وتأمين طائرات جديدة
- «الزراعة»: دعم غير محدود والانتقال إلى التصدير
- «الموارد المائية»: تلبية طموح أغلب المناطق لا سيما التي تعاني من اختناقات

«محروقات» تبرر: رفع سعر الفيول والمازوت للصناعيين ضمن التكلفة.. والدبس لـ«الوطن»: تأثيره طفيف على أسعار المنتجات

| علي محمود سليمان

رفعت الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» أسعار مادتي (المازوت والفيول) لجميع القطاعات غير المدعومة كقطاعات التجاري والصناعي والهيئات والسفارات، ليصبح سعر ليتر مادة المازوت ٢٩٣ ليرة بعد أن كان ٢٩٠ ليرة، ومادة طن الفيول بـ٢٢٩ ألف و٢٧٩ ليرة سورية بارتفاع بلغ نحو ٨ آلاف بعد أن كان سعر طن الفيول ٢٢١ ألف و٢٧٠ ليرة سورية. وبحسب القرار رقم ٣١٤٣ «حصلت «الوطن» على نسخة منه» لا يشمل الرفع القطاعات المدعومة كالقطاع العام والتدفئة والأفران والزراعة والمشافي. وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» سمير حسين أن قرار رفع سعر مادتي الفيول والمازوت للصناعيين تعتبر طبيعية وضمن سعر التكلفة، موضحاً أن دراسة الأسعار تتم من قبل اللجنة الاقتصادية بشكل أسبوعي بحيث يتم تحديد السعر للصناعيين بما يعادل سعر التكلفة والسعر العالمي للمادة وخلال الفترة السابقة بقيت الأسعار ثابتة للصناعيين كونها لم ترتفع عالميا لمستوى كبير وكان السعر العالمي ضمن الهامش المقبول.

مشيرا إلى أن الأسعار الجديدة تم تحديدها كون الفرق في السعر العالمي أصبح أكبر من الهامش المقبول، مؤكداً بأن هذا التسعير فقط للقطاع الصناعي وباقي الأسعار للقطاع العام وباقي القطاعات وللمواطنين ستبقى كما هي مدعومة من قبل الحكومة ولا تغير فيها.

> الشهابي: ارفعوا الرسوم على المستوردات التي لها مثيل ينتج محلياً

من جانبه رأى رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس في تصريح لـ«الوطن» أن الارتفاع الذي تم الإعلان عنه يعتبر مقبولا بالنسبة للصناعيين، موضحاً بأن المواد متوفرة ولم تنقطع خلال الفترة السابقة وهذا هو الأهم ويتوقع أن تستمر في التوفر خلال الموسم الشتوي. مشيراً إلى أن الارتفاع في السعر سيكون تأثيره طفيفاً على أسعار المنتجات المصنعة في المعامل السورية بنسبة لا تتجاوز ٤٪ على الأسعار الحالية.

أما رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية فارس الشهابي كتب معلقاً على الخبر على صفحته الرسمية عبر «فيسبوك» أنه «بدل أن ترفعوا سعر الفيول.. ارفعوا الرسوم على المستوردات التي لها مثيل ينتج محلياً لا أن تخفضوها لتضروا بتعافي الإنتاج.. إن اعتبار الأقمشة مدخلات إنتاج وتخفيض رسومها للنصف يفوت على الدولة ملايين الدولارات ويضع كل العراقيل أمام تعافي الصناعة الوطنية..».

١,٩ مليار ليرة تداولات بورصة دمشق خلال الربع الثالث والمؤشر لأعلى مستوى منذ التأسيس

قاسم لـ«الوطن»: الشركات المدرجة حققت أرباحاً تشغيلية حقيقية لأول مرة منذ بداية الأزمة

| الوطن

حقق مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٧ ارتفاعاً بأكثر من ٤٠٣ نقاط عن الربع الثاني، وبتغير إيجابي أكثر من ١٤ بالمئة، حيث بلغت قيمة المؤشر ٣٢٥٢,٨٩ نقطة في نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧ وهي أعلى قيمة منذ انطلاق السوق في عام ٢٠٠٩، كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق دمشق للأوراق المالية بنسبة ١١٤بالمئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق (٢٠١٦) وبلغت قيمتها ٣٥١ مليار ليرة سورية.

وفي تقرير بورصة دمشق عن الربع الثالث (حصلت «الوطن» على نسخة منه) فقد بلغ حجم التداول في السوق خلال الربع الثالث من العام ٢٠١٧ حوالى ٥,٣ ملايين سهم، بقيمة إجمالية مقدارها حوالى ١,٩ مليار ليرة سورية موزعة على ٤٤٢٤ صفقة، منها صفقة واحدة ضخمة بقيمة ٣٩٦ مليون ليرة سورية وبحجم تداول ١,١٤ مليون سهم.

بينما بلغ حجم التداول ١,٧ مليون سهم تقريباً خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧، وبقيمة إجمالية مقدارها ٦٨٣ مليون ليرة سورية موزعة على ٢٢٧٧ صفقة منها صفقة واحدة ضخمة بقيمة ٣٠ مليون ليرة سورية وبحجم تداول ٥٣ ألف سهم.

فيما بلغ متوسط حجم التداول في الجلسة الواحدة ما يقرب ٨٥ ألف سهم، وبمتوسط قيمة تداول ٣١ مليون ليرة سورية تقريباً، وذلك على مدى ٦٢ جلسة تداول خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧، مقارنة مع ٥٤ جلسة خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٧ بمتوسط حجم تداول ٣١ ألف سهم ومتوسط قيمة تداول ١٢ مليون ليرة سورية في الجلسة الواحدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم أن المؤشر لم يصل سابقاً لهذا المستوى من الارتفاع متأثراً سلباً بظروف سنوات الأزمة، ولكن عودة الاستقرار الأمني إضافة إلى استقرار سعر الصرف ساهم بعودة عجلة الإنتاج للدوران ما انعكس إيجابياً على الناتج المحلي ما ساعد بخلق فرص أمام الشركات المدرجة بالبورصة لتحسين أدائها، حيث إن الشركات المدرجة في البورصة كانت قد حققت أرباحاً تشغيلية حقيقية لأول مرة منذ بداية الأزمة نتيجة عودة عمليات الإقراض والتأمين لتلك الشركات وتحصيل بعض مبالغ القروض المتعثرة ما انعكس على شكل أرباح في القوائم المالية لتلك الشركات، وهذا التحسن في الأداء انعكس زيادة في أسعار تلك الأسهم للشركات ما أدى لارتفاع المؤشر.

وأشار قاسم إلى أن زيادة عدد جلسات التداول من أربع جلسات إلى خمس جلسات أثر إيجابياً على أداء السوق خلال الربع الثالث، حيث ساهمت في زيادة حجوم وقيم التداول إضافة إلى فتح المجال أمام التحركات السعرية بشكل أفضل ما ساهم في ارتفاع المؤشر، مؤكداً أن سوق دمشق للأوراق المالية سوف تبقى فرصة واعدة للاستمرار، مع التوقعات أن يستمر تحسن أداء السوق في الفترات القادمة سواء من حيث المؤشر أم من حيث حجم وقيم التداولات.

وبالعودة لتقرير الربع الثالث فقد تصدر قطاع المصارف المرتبة الأولى بقيمة تداول مقدارها حوالى ١,٨ مليار ليرة سورية، أي ما نسبته ٩٥ بالمئة من القيمة الإجمالية للتداول خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٧.

أما الأسهم الأكثر تداولاً خلال الربع الثالث عن العام ٢٠١٧ من حيث قيم تداولها، نجد في المقدمة سهم بنك سورية الدولي الإسلامي بقيمة ٤٤٠ مليون ليرة سورية، يليه سهم بنك قطر الوطني- سورية بقيمة ٤٣٤ مليون ليرة سورية ومن ثم سهم بنك عوده سورية بقيمة ٣٩٨ مليون ليرة سورية. بينما نجد الأسهم الأقل تداولاً سهم المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق بقيمة ١٢٥ ألف ليرة سورية، يليه سهم السورية الدولية للتأمين- أروب بقيمة ١٩٢ ألف ليرة سورية ومن ثم سهم بنك بيبلوس- سورية بقيمة ٤٢٤ ألف ليرة سورية.

ولم تجر أي تداولات على كل من سهم الاتحاد التعاوني للتأمين (سولدارتي)، وسهم الشركة السورية الوطنية للتأمين، وسهم بنك الشرق وسهم الشركة المتحدة للتأمين، مع العلم أنه لا يزال سهم الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات- نماء موقوفاً عن التداول.

بينما يتصدر الأسهم الأكثر ارتفاعاً من حيث تغير أسعار أسهمها سهم الشركة السورية الكويتية للتأمين مرتفعاً ٧٨ بالمئة ومن ثم سهم بنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة ٢٧ بالمئة، وسهم بنك قطر الوطني- سورية بنسبة ٢٧بالمئة، على حين نجد أن الأسهم الأكثر انخفاضاً سهم شركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة ١٥ بالمئة، ثم سهم بنك الأردن- سورية بنسبة ١٣ بالمئة وسهم بنك سورية والخليج بنسبة ١١ بالمئة.